مجلّة اللغة العربيّة المجلّد: 22 العدد: 49 السّنة: الثّلاثي الأوّل 2020 ص:395.-423

# التّدَاخُلُ المُصطلحِيّ بين النّحو والبلاغة عند الزّمخشريّ

# The terminological interference between grammar and Al –rhetoric zamakhshari

**أ.طارق بومود♥**

تاريخ الإرسال :23-12-2018 تاريخ القبول:22-10-2019

**المُلَخَّصُ:** يُعالِجُ الْمَقَالُ ظَاهِرَةَ التّدَاخُلِ الْمُصْطَلَحِيِّ الْوَاقِعِ بَيْنَ النّحْوِ والْبَلَاغَةِ عِنْدَ الزّمَخْشَرِيِّ، فَقَدْ قَامَ بِوَضْعِ مُصْطَلَحَاتٍ نَحْوِيّة وَبَلَاغِيّة دُونَ أَنْ يُصَرِّحَ لَنَا كَيْفَ تَمَّتْ عمليّة صِنَاعَة الْمُصْطَلَحِ، وَمَا الْآلِيَّاتُ اللُّغَوِيّة وَالْمَنْهَجِيّة التي اتَّبَعَهَا فِي ذَلِكَ؟ ممّا أَدى إلى تَعَدُّد في صُوَرِ التّدَاخُلِ الاصْطِلَاحِي لَدَيْهِ، وهذا بِفِعْلِ اقْتِرَاض الْمُصْطَلَحَات مِنْ العُلُومِ الإسلاميّة واللُّغَوِيّة أو بِتَأَثُّرِه بِعَقِيدَة المعتزلة فِي بِنَاءِ بَعْضِ الْمَفَاهِيمِ النّحْوِيّة والْبَلَاغِيّة، فأدى ذلك إلى ظهُورِ أَصْنَاف اصْطِلَاحِيّة مُتَعددة لَعَلَّ أَهَمَّهَا: مُصْطَلَحَات مُتَدَاخِلَةِ ومصطلحات مُتَغَايِرَة ومصطلحات مُتَجَانِسَة. وهذا مَا جَعَلَ بَعْضُ الدَّارِسِينَ يعدُّونها مَرْحَلَة جَدِيدَة فِي الصِّنَاعة المصطلحيّة؛ كونها قَامَتْ عَلَى حِس لغَوي عمِيق، وترابط مفهوميّ دقيق جَمَعَ فيها الْمُصْطَلَحَات النّحْوِيّة فِي عَلَاقَتِهَا بالْوَظِائفِ الْبَلَاغَيّة، اِبْتِغَاء الْوُصُولِ إِلَى كشف سِرِّ إِعْجَازِ الْقُرْآن الكريم.

**اَلْكَلِمَاتُ الْمِفْتَاحِيّة:** التّدَاخُل الْمَفهومي، المصطلحات المتجانسة، المصطلحات المتغايرة.

**Abstract** :The article deals with the phenomenon of terminological interference between grammar and rhetoric at Al–

**♥جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة–الجزائر، البريد الإلكتروني boumoud_tarek@yahoo.fr**

zamakhshari, the grammatical terminology and rhetoric without authorizing us zamakhshari how was the term industry process and the linguistic mechanisms and methodology? Leading to multiple images in terminological interference has this by borrowing terminology of Islamic sciences and language. r is he affected by the doctrine of Nonconformists in building some grammatical concepts and rhetoric, has contributed to the emergence of multiple items including: terminology terminology staggered, and homogeneous, heterogeneous terminology glossary. This is why some scholars regard it as a new stage in the construction industry has never been one who had preceded him; being the good linguist deep, precise concepts thread where grammatical terminology collection in relationship Rhetorical functions, in order to reach the Quranic miracle secret revealed.

**Keywords:** Conceptual Interference, Homogeneous terminology, Variable terms.

**المقدمة:** يُعدّ **الزّمخشريّ** شخصيّة موسوعيّة، جمعتْ مختلف صنوف المعرفة النّحويّة والبلاغيّة والفقهيّة، ما جعلَه يتعامل مع المصطلحات العلميّة بوصفها وحدات مفهوميّة وتداوليّة متفاعلة فيما بينها إذ ألفيناه يَسْتَعِيرُ مصطلحات من الفقه وعلم الكلام والبلاغة وعلم الصرف، ثم يوظفها في مجال الدراسة النّحويّة؛ فاكسبها مدلولات مفهوميّة جديدة، متأثرة بالعلم الذّي أُخِذَ منه إلى أن تستقل بمفهومات محددة ضمن خطابه الاصطلاحي؛ حيث انزاحت عنها دلالاتها الأولى إلى أنْ أصبحتْ هذه المصطلحات تَتَخذُ صورًا متعددة؛ إمَّا أنَّها مصطلحات متجانسةً تدلُ على مفهوم محدد، وإمَّا أنَّها مفاهيمٌ متعددةٌ لمصطلح واحد، وإمَّا أنّها مصطلحات تتغيَّر في المفهوم من غير أنْ

يكون لها مصطلحات دالة عليها، وكلُّ هذا يرجعُ إلى تصوره الكليّ لوحدة مستويات نظام اللغة العربيّة الذّي لا ينفك بعضها عن بعض.

ولاشكّ أنَّ البحثَ عن المصطلح النّحويّ في علاقته بالبلاغة العربيّة عند **الزّمخشري** لم يكن مقطوعًا عن الجهود النّحويّة واللغويّة الأولى، كما أنها تُحِيلُ إلى وجود صلات علميّة، وروابط مفهوميّة وشروط سياقيّة نشأت في ظل تأثير العوامل الدينيّة والاجتماعيّة والتّاريخيّة التي أسهمت في ظهور طائفة واسعة من المصطلحات النّحويّة التي صدرت من قبل فرد أو جماعة تنتمي إلى مجالات علميّة مُختلفة فأثر ذلك في بناء المفاهيم الاصطلاحيّة بحسب الجذور المعرفيّة المكونة لهذا المصطلح. ومن المعلوم أنَّ النّحويين الأوائل لم يضعوا المصطلحات لذاتها، بل كان غرضهم الأساس هو فهم الظواهر النّحويّة وتوضيح القوانين المفسرة لبنيّة تراكيب اللغة. لذا، كان اعتناؤهم بالمفاهيم النّحويّة أكثر من اهتمامهم بوضع المصطلحات؛ لأن "مرحلتهم لم تسمح لهم بوضع الاصطلاحات النّحويّة وتلك سُنة التّطور والارتقاء، فتركوا لغيرهم مجال البحث عن التّسميّة والاصطلاح[1]، وهذا ما دفعنا إلى طرح هذا الإشكال: كيف أثرت البلاغةُ في توجيه المصطلح النّحويّ على صعيد التّسميّة والمفهوم عند **الزّمخشريّ؟** وما مظاهر العلاقات التّداخليّة الحاصلة بينهما؟ وهذا ما يجعلنا بحاجة ماسّة إلى رصد ظاهرة تداخل المصطلحات النّحويّة في علاقتها مع الدَّرس البلاغي، لذلك يقتضي أنْ نبحث في مفهوم التّداخل الاصطلاحيّ، باعتباره مصطلحًا دالاً على نوع الصلة المعرفيّة الرّابطة بين مصطلحات العلمين.

1- **التّداخل في اللغة والاصطلاح:** إنّ دراسةَ مفهومِ مصطلح التّداخل المصطلحيّ من حيث معناه اللغوي ومفهومه الاصطلاحيّ يُعدّ من المسائل الضّروريّة في هذه الدراسة؛ كونه مصطلحًا يدل على ظاهرة قديمة يتعلق ب التّبادل المعرفي بين

العلوم الإسلاميّة غير أنَّ البحث في ضبط مفهومه وتأصيل موضوعه، أضحى اليوم مطلبًا دراسيا مهما في مجال الدراسات المصطلحيّة الرّاهنة، بهدف فهم تطوره المفهوميّ عبر سياقاته التّاريخيّة، وتفسير حقيقته الاصطلاحيّة، وبيان أثرها في صناعة المصطلحات العلميّة في شتى مجالات علوم التّراث الإسلامي، التي اتسمتْ بتداخل المفاهيم ولاسَّيما في بدايّة نشأتها الأولى التي ارتبطت بالقرآن الكريم، فَكَوَّنَ بينها علاقة تداخليّة وتكامليّة حتّى أضحتْ سمةً بارزةً والوصفُ الغالبُ لها، ما جعلنا نتساءل: ما حقيقة التّداخل من حيث معناه اللغويّ ومفهومه الاصطلاحيّ؟ وما أشكال التّداخل الاصطلاحيّ بين العلوم؟

1.1- **المعنى اللغوي للتداخل:** أورد **ابن منظور** مادة **(د خ ل)** ضمن سلسلة من المشتقات اللغويّة في سياقاتها التّداوليّة المختلفة، والتي تُفيد إجمالا المعاني المُسْتَحسنة أو المُسْتَقبحة سواء أكانت عِلْمِيّة أمْ أخلاقيّة، فيقول:" فالمُدَّخَل شبه الغار يدخل فيه، وهو مفتعل من الدخول، ويُقال فلان حَسَنُ المدخل والمخرج؛ أي حسن الطّريقة محمودها"[2]وقد يُقال بخلاف ما ذُكِر؛ قبيح المدخل والمخرج، وهذه الدلالة ذكرها **ابن منظور** في سياق مذموم حينما قال:" والمدخل الدّعيّ؛ أدخل في القون [وفي معنى آخر] **الدخيل:** الضّيف والزّيل ورجل متداخل، ودُخّل: كلاهما: غليظ، دَخَلَ بعضُه في بَعْضٍ"[3]، ثم ينتقل **ابن منظور** إلى ذكر معنى آخر للتداخل وهو دخول الشّيء في شيء آخر، أي بدلالة الخليط والتّشابه فيقول:" وتداخلُ المَفَاصِلِ ودِخالها: دَخَلَ بعضُهَا في بَعْضٍ (...) الدِّخال: مداخلة المفاصل بعضها في بعض، وتَدَاخلُ الأمورِ تَشَابُهُهَا والتّبَاسُهَا ودخولُ بعضُها في بعضٍ، والدِّخلة في اللونِ تخليطُ ألوان في لون"[4]. وهكذا فإنَّ الدلالةَ اللّغويّة لكلمة التّداخل في المعجم العربيّ القديم لا تَخرج عن كونها دخول شيءٍ معين في شيءٍ آخرى، ممّا يُخَالطّ بعضُه بعضًا، فيؤدي ذلك إلى وقوعِ التّباسٍ وتشابهٍ بين الشّيءِ الأوّلِ الذّي كان على صورةٍ معينةٍ معروفةٍ لدينا، وبين

صورتِهِ الأخرى عند تداخلِه مع المجال التّداوليّ الثاني فيؤثر ذلك في سماته الدلاليّة، مُحْدِثًا غموضًا والتّباسًا لغويًّا ضمن السّياقِ التّخاطبيّ.

**2.1- المفهوم الاصطلاحي للتداخل:** وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة تحديد المفهوم الاصطلاحي لمصطلح التّداخل في السّياق العربي أو الغربي؛ كونه حديث النّشأة والتّأصيل، كما أنه يشترك مع مجموعة من المصطلحات التي يلتبس معناها جزئيا أو كليا مع دلالة التّداخل من مثل: **الاندراج والتّكامل، والتّفاعل والتّعالق والاندماج.**

1.2.1- **مفهوم التّداخل عند الشّريف الجرجاني:** فقد بَنى **الجرجانيّ** مفهوم التّداخل على أساس كمي وفي ذلك يقول: "دخول شيء في شيء آخر، بلا زيادة حجم ومقدار"[5] وهذا الاصطلاح جعل التّداخل يدل على انتقال شيء إلى شيء آخر دون أنْ يُحْدِثَ تغييرًا في الحجم أو المقدار. ونُشِيرُ هنا إلى أن مصطلح **التّداخل** في المعاجم العربيّة القديمة لم تظهرْ دل التّه المفهوميّة بشكل واسع وشامل، بل كان مقتصرا على جوانب حسيّة أو معنويّة محددة.

**2.2.1- مفهوم التّداخُل (L'interdisciplinarité) عند الغربيين:** ومن المفيد أنَّ نؤكد أنّ التّداخل مصطلح حديث الاستعمال، فإنّ أصل مفهومه الأول منقول من المجال المعرفي الغربي إلى المجال التّداولي العربي الرّاهن باعتباره آليّة تحليليّة أو تفسيريّة لظواهر معرفيّة تتعلق بالعلاقات بين العلوم وتفاعلها، وهو مصطلح تُرجِم إلى العربيّة بمصطلحات مختلفة ومتضاربة في أحايين كثيرة، بسبب اختلاطه بمصطلحات أخرى متقاربة معه في الدلالة المفهوميّة؛ **ك التّعالق (Mie en relation)** أو **التّفاعل (Interaction)** أو **التّراكب (Chevauchement)** أو **الاندماج (Absorption)** وفي كثير من الأحيان يترجم مصطلح التّداخل**(L'interdisciplinarité)** ب التّكامليّة أو بتداخليّة المعارف. وكل هذه المصطلحات أحدثت لدى المتلقي العربي

التّباسًا في مفهومه وتوظيفه. وقد وجدنا من يستعمل مصطلح التّداخل في سياق فهم **العلاقة والوظيفة** معًا، وهو جمع عناصر متعددة ومُتَمايزة بين تَخَصُصَين أو أكثر في البحث أو التّعليم؛ لتحقيق أداء معرفي جديد لا يمكن تحصيله بغيره[6]. أما من حيث **العلاقة** وحدها فتداخل المعارف كما ينظر إليه بعض الباحثين هو "نظريّة في اختراق العلوم وخلق علم تداخلي"[7] وأما من ناحيّة **الهدف**، فقد عرف **جان بياجي ( Jean piaget)** تداخل المعارف" بأنه تيار فكري يهدف إلى محو الحدود بين العلوم، وإعادة تنظيم ميادين المعرفة، من خلال التّركيب بين التّخصصات[8]. ومعنى هذا، فإنّ تداخل المعارف ليس له مفهومًا واحدًا، بل هو متعدد الدلالات الاصطلاحيّة، كما أنه أضحى نشاطًا علميًّا جديدًا واضح الأسسِ والمنطلقات، يهدف إلى تفسير مختلف أشكال التّداخل المعرفيّ ومستوياته المختلفة الحاصلة بين العلوم. ابتغاء تجاوز الوضع العلمي الرّاهن، ومحاولا إزالة الحدود الفاصلة بين العلوم التي وضعتها بعض النّظريات الإبستمولوجيّة، وساعيا إلى تطوير المعرفة العلميّة ومتجاوزا الرّؤى التّحليليّة الأحاديّة. ومن ثم، فإنّه يمكن أن نُسقط هذه الظاهرة على فهم العلاقة الاصطلاحيّة المتبادلة والمتداخلة بين النّحو والبلاغة، والتي أثرت فعلا في توجيه صناعة المفاهيم عند **الزّمخشري**، والتي قامت على فكرة التّكامل المعرفي المبنيّة على العلاقات اللغويّة والوظيفيّة في بناء الدلالة المفهوميّة المشتركة بين العلمين.

2- **علاقة النّحو بالبلاغة:** إنَّ الرّاصدَ للمصطلحات البلاغة العربيّة يَجِدُ بعضًا منها يرجعُ فضل ظهورها إلى الدرس النّحوي في نشأته الأولى قبل أن يجنح إلى التّقعيد والتّأصيل وضبط مصطلحاته ويزعم بعض الدارسين إلى أنّ الدَّرس البلاغيّ نَشَأَ في أحضان النّحو العربي ثم تَشَكَّلَ موضوعُ علم البلاغة شيئًا فشيئًا حتى انفصل عنه، وانْمَاز بموضوع ومنهج وغايّة، إلى أن صار علمًا قائمًا بذاته وهذا لا يعني أنه انفصل كليا عن النّحو، بل احتفظ بوشائج كثيرة ترتبط معه ولاسيما في فهم وتفسير آليات تَشَكُّل

الدلالة البلاغيّة وأبعادها الجماليّة من خلال الوظائف النّحويّة المتعددة التي تؤديها عناصر الجمل؛ حيث إنَّ الإشارات البلاغيّة الأولى كانت على يد النّحويين الأوائل وعلى رأسهم **سيبويه**، فالمُتَصفِحُ لكتابه **الكتاب** يجدُ أنه يهتم بالدلالة اهتماما خاصًا فهو يَذكرُ وجهًا إعرابيًا في لفظٍ أو تركيبٍ ثم يذكرُ وجهًا آخر مع تغيّر المعنى المراد من اللفظِ أو التّركيب، ليوائم بين المقال والمقام أو سياق الكلام. وهي الآن أضحت قاعدة بيانيّة في علوم البلاغة والتي تنص على موافقة المقال لمقتضى الحال. وقد ذكر **سيبويه** – في أكثر من موضع– تأثير المقام أو الموقف أو الحال في تغيير بنيّة الجملة وتغيّر عناصرها ممّا يحدث فيها حذف أو اضمار أو تعريف أو تنكير أو تقديم أو تأخير ونحو ذلك من الظواهر اللغويّة.

وقد تناولَ **سيبويه** بعض الظواهر البلاغيّة في بابٍ سماه (ما جرى من الأمر والنّهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره) فيقول:" إذا علمت أن الرّجل مستغن عن لفظك بالفعل"[9] فقوله: **(مستغن عن لفظك بالفعل)** يفيد أن ثمة عناصر سياقيّة تُغني السّامع والمتكلم عن إظهار اللفظ الدال على الحدث وهذه العناصر السّياقيّة تتمثل في حالة المشاهدة لوقوع حدث ما، وفي هذا الشّأن يقول:" وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيدٍ"[10] . كما اهتم **سيبويه** بمسائل صارت– فيما بعد– من موضوعات علم البلاغة، ولاسيما في علم المعاني ك التّقديم والتّأخير والتّنكير والتّعريف والحذف والذكر والاستفهام وغيرها. ثُمَّ تَبِعَهُ مِنْ بعده بلاغيون كُثر وظفوا العلاقة الوظيفيّة الحاصلة بين النّحو والبلاغة في تفسير وتعليل الظواهر البلاغيّة، فكان في طليعتهم **عبد القاهر الجرجاني** الذّي أَصَّل لهذه العلاقة ضمن ما يُعْرَفُ الآن بـ**(نظريّة النّظم)** ساعيًّا فيها إلى بربط المعنى بالمبنى وقد أوضح ذلك من خلال كتابيه **(دلائل الإعجاز)** و**(أسرار البلاغة)**؛ حيث جعل علم النّحو مدخلاً مهمًا

**التّدَاخُلُ المُصطلحِيّ بين النّحو والبلاغة عند الزّمخشريّ ...**

لفهم القضايا البلاغيّة فمزج في أعماله بين مباحث النّحو والبلاغة في دراسة أسرار البيان العربيّ؛ حيث رأى أنَّ"الألفاظ مغلقة على معانيها حتَّى يكون الإعراب هو الذّي يفتحها، والأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذّي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامه ورُجحانهُ حتَّى يُعرضَ عليه، والمقياسُ الذّي لا يُعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرجَعَ إليه"[11] تم ازادت هذه العلاقة تداخلا وتفاعلا وتوظيفا عند **الزّمخشريّ** في كتابه **(الكشاف)** باحثًا من خلالها عن الأبعاد البيانيّة والجماليّة للنص القرآني. وقد أشار إلى ذلك في قوله: "ويقوم الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبينا على علم الإعراب والتّفاسير مشحونة بالرّوايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم من النّحويين البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النّصوص بأقاويلهم والتّشبثَ بأهداب فَسْرِهم وتأويلهم"[12]وهذا الكلام يوضّح مدى التّلازم والتّرابط بين علوم اللغة العربيّة وعلوم الإسلاميّة عامة والتّفسير القرآن الكريم بصفة خاصة.

ولا ريب أنّ فهم طبيعة التّرابط المصطلحيّ بين النّحو والبلاغة لا يتأتى إلا من خلال فهم عميق لظاهرة التّداخل المعرفي الحاصلة بينهما. وهكذا فإنه من الضّروري الوقوف عند مظاهر التّداخل المصطلحي بين المفاهيم النّحويّة ضمن العلوم البلاغيّة. وفي هذا السّياق التّاريخيّ الذّي مر به النّحو أخذت المصطلحات النّحويّة والبلاغيّة طريقًا إلى الاستقرار في القرن السّادس الهجري على يد **الزّمخشري** باعتباره أحدد المجدّدين في ميدان النّحو والبلاغة؛ لأنه لم يلتزم باستعمال كل مصطلحات **سيبويه** وغيره من النّحويين، فكانت ميزته في الدرس النّحوي أنه كان ينحو إلى تبسيط المصطلح النّحوي وجعله أكثر تكاملا مع مصطلحات البلاغة؛ حيث ألفيناه في كتابه **(المفصل في علم العربيّة)** يصنف مادة النّحو على أساس اصطلاحيّ فـ"الأبواب الثلاثة قوامها مصطلحات الأصول المعروفة في أبواب النّحو وهي: **الاسم والفعل والحرف**، ثم قسّم كل باب إلى أقسام، مبتدئا بالاسم مُدرجًا كلّ ما يتعّلق به من مصطلحات أحوال الرّفع

والنّصب والجر والجمع ضمن مصطلح **الفصول**، ليست إلا من قبيل الفواصل التي تؤدّي إلى فصل الخصائص الاصطلاحيّة والإعرابيّة جميعها، ضمن الباب الواحد الذّي يؤدي إلى القسم المتفرع منه. وجعل **المشترك** بابًا رابعًا من أبواب النّحو، هو الجديد في عمليّة تقسيم دار النّحو؛ حيث تلتقي الأبواب بالأحكام الاصطلاحيّة النّحويّة في فصول الدار، فالنّحو بناء متين سديد السّبك".[13] غير أنّ **الزّمخشري** على ما يبدو أطلق هذه التّسميّة؛ لأن " التّغييرات التي تطرأ على البينة في هذا القسم لانتقالها من نوع إلى آخر، ولا تكسبها دلالات جديدة، فلا تغّير الاسم من اسميته ولا الفعل من فعليته، إنّما هي تغيرات شكليّة وظواهر صوتيّة عامة تطرأ على البنيّة أيّا كان نوعها اسمًا أو فعلاً أو حرفاً"[14]، أمّا في كتابه **الكشاف**، فقد مزج فيه بين النّحو والبلاغة في تفسير القرآن الكريم، معتمدًا على الآراء النّحويّة في فهم الدّلالة النّصيّة للآيات، وهذا من خلال الجمع بين المعجم اللغويّ والوظيفة النّحويّة والمعني البلاغيّ فمثلا على صعيد المصطلح النّحوي، فإنَّ **الزّمخشري** يستثمر المصطلحات النّحويّة المتصلة بالعلامات الإعراب وضبط وظائفها النّحويّة بغيّة تفسير المكونات الدّلاليّة والبلاغيّة المتضمَّنَة في الجملةِ.

3-**تَشَكّلُ المصطلح النّحويّ عند الزّمخشري:** إنّ البحث في الأصل الدلالي للمصطلحات النّحويّة وكيفيّة انتقالها من اللغة إلى الصناعة النّحويّة تعد من الأسباب الفاعلة في بروز ظاهرة المصطلحات المتداخلة في المفهوم الواحد والمتجانسة في اللفظ بين علمي النّحو والبلاغة؛ عند **الزّمخشري**، ولاسيما في كتابيه الكشاف باحثا في الصلات الجامعة بين الوظائف النّحويّة وأثرها في بناء الصور البلاغيّة للنص القرآني وهذا سياق كشف الجوانب الجماليّة والبيانيّة النّاشئة من خصوصيّة لغة القرآن الكريم وبلاغة إعجازه؛ حيث أَنْشَأَ بينهما علاقة وظيفيّة مؤثرة في بناء المصطلحات النّحويّة

والبلاعيّة، وهذا من خلال إيجاد مناسبة دلاليّة أو مفهوميّة بينهما، مستثمرا في ذلك مختلف الآليات اللغويّة من اشتقاق ومجاز وترادف وغيرها.

1.3- **أثر الاعتزال في بناء المصطلح النّحويّ:** لقد أَخضع **الزّمخشريّ** المصطلحات النّحويّة لقواعد وأصول المذهب الاعتزالي، فتراه يؤول دلالات الألفاظ والتّراكيب اللغويّة تبعًا لمعتقداته؛ ممّا تشكّلت لديه مفاهيم اصطلاحيّة خاصة به متبعا في ذلك طريقة المعتزلة في تعاملها مع الألفاظ والمعاني والتّأويل القائمة على أساسيين هما: اللغة والعقل. وإنّ المتتبع للصناعة المصطلح في مصنفاته يجد فيها حِسًّا اصطلاحيًّا عميقًا ودقيقًا، وواعيًا بأبعادها النّظريّة وآليتها الإجرائيّة، مستثمرًا حسَّه اللغويّ، ومراعيًّا مذهبه الاعتزالي الذّي أثر في تفكيره الاصطلاحي ممّا جعله يَتَخَيّرُ مصطلحات دون أخرى، أو ينتج مفاهيم جديدة لها، أو يبتدع تسميات غيرها حتّى تتوافق مع معتقده الديني أولاً، ويُحقِّق الانسجام الدلالي بين المصطلح ومفهومه ثانيًا. ويتضح ذلك في معاني **الحروف، فالزّمخشري** يرى أنَّ الأصلَ في الحروف إفادتها للمعاني التي وضعت لها نيابة عن الأسماء والأفعال فيقول:" ومن أصناف الحرف حروف الإضافة، وسُمِّت ذلك؛ لأنَّ وضعها على أنْ تُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء"[15]ومعنى هذا أنَّ الحروف هي تلك الأدوات ذات المعاني الوظيفيّة التي يؤدي كل منها معنى نحويًّا في سياق الجملة، سواء أكانت حروفا حقيقيّة، كحروف الاستفهام وحروف الشّرط وحروف العطف ونحوها أم كانت حروفًا مجازيّة كبعض الأفعال النّاقصة والجامدة التي تفيد معنيً وظيفيًا في الجملة كـ(**كان**) و(**عسى**) فهذه الأفعال تكاد تفتقد معناها المعجميّ، ومن ثم أدرجها **الزّمخشري** وغيرها من النّحويين الذّي كتبوا في هذا المبحث ضمن حروف المعاني على سبيل التّغليب ومن أمثلة ذلك :

أ- **دلالة السّين بين التّوكيد والاستقبال:** يذهب **الزّمخشري** إلى أن **(السّين)** إذا دخلت على ما يفيد الوعد والوعيد أفادت التّأكيد، وأن الفعل واقع لا محالة، نحو قوله عز وجل:﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾[البقرة:137] ويرى **الزّمخشري** على أنه" ضمان من الله لإظهار رسول الله(ﷺ) عليهم، وقد أنجز وعده بقتل قريظة وسبيهم وإجلاء بني النّضير، ومنعى السّين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين"[16] ومِنَ الواضحِ أنَّ الدَّلالة المفهوميّة لحرف **(السّين)** عند الزّ**مخشري** تأثرت بقضيّة الوعد والوعيد عند المعتزلة، محاولًا انجازها على الله تعالى؛ حيث وجَّهتْ تصوره النّحويّ لتحديد دلالة **(السّين)** وهو يصرح بهذا في تفسير قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [ التّوبة:71]؛ إذ يقول:" السّين مفيدة وجود الرّحمة وجود الرّحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك يومًا، تعني أنّك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك"[17]، فقد وجّهت عقيدة الاعتزال تفكير **الزّمخشري** في النّظر إلى دلالة حرف**(السّين)** بأنَّها تُفيد التّوكيد لا الاستقبال حتّى تتوافق وتنسجم مع معتقده الدينيّ.

وفي المقابل ألفينا **أبي حيان** ينقضُ ما ذهب إليه **الزّمخشري** بأنَّ دلالة **(السّين)** ليست توكيدًا لما دخلت عليه، معتبرًا أنَّ هذا المعنى دفينة خفيّة من الاعتزال، ومشيرًا إلى أنّ حرفَ**(السّين)** يدلُ على تخصيص المضارع للاستقبال فقط، فيقول: "فلما كانت الرّحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب؛ أتى بالسّين التي تدلُ على استقبال الفعل"[18]كما أنَّ **ابن هشام** اعتبر حرف **(السّين)** يدلُ على معنى الاستقبال ولا يفيدُ التّوكيد ولا الاستمرار؛ كون أنَّ حقيقةَ الاستمرار لا تكون إلّا في المستقبل. وهذا الرّأي مخالف لما ذهب إليه **الزّمخشري** في آيتي البقرة والتّوبة السّالفتي الذكر؛ لأنه قائمٌ على أصولِ المعتزلةِ، والمتعلقة أساسًا بفكرة الوعد والوعيد[19].

ب- **إفادة (على) معنى الوجوب:** أثرت قضيّة وجوب الصلاح والأصلح، وكذا وجوب مراعاة الحكمة الله عزّ وجل في تصور **الزّمخشري** عند تحديد دلالة حرف الجر **(على)** بمعنى الوجوب، وهذا انسجامًا مع معتقده الديني، ويتضح ذلك في تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾[النّساء:17] تفيد للوجوب، وكذا في قوله تعالى:﴿**وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى**﴾[النّجم:46] وذكر في آيّة النّجم: "وقال: (عليه) لأنها واجبة عليه في الحكمة ليجازي على الإحسان والإساءة"[20]كما فسّر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشة:26] بقوله:"وإن حسابهم ليس بواجب إلا عليه، وهو يحاسب على النّقير والقطمير. ومعنى: الوجوب، والواجب في الحكمة"[21] وهذا المعني تأسس في ضوء قاعدة الصلاح والأصلح.

**ج- دلالة اللام بين الأمر والتّعليل:** ذَهَب **الزّمخشريُّ** إلى أنَّ اللام الوردة في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا **لِيُضِلُّوا** عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [الأحزاب:05]، فاللام في قوله:( **لِيُضِلُّوا**) تُفيد دلالة الأمر وليس التّعليل. وقد اعتبر **ابن المنير** هذا التّفسير من اعتزاله الخفي (...) ووجه ذلك أن الظاهر – بل الباطل- أن الام للتعليل، وأن الفعل منصوب بها، ومعنى ذلك إخبار موسى عليه السّلام بأن الله أمدهم بالزّينة والأمول (...) استدراجًا ليزدادوا إثمًا وضلالة، كما أخبر سبحانه وتعالى عن أمثالهم بقوله: ﴿ **إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا**﴾ [آل عمران: 178] وهذا المعنى منتظم ليجعل اللام للتعليل"[22].

وبناء على هذا، فإنَّ الدَّلالة المفهوميّة **(للام)** عند **الزّمخشري** تكونت ضمن مذهب العقدي؛ لأنَّ المعتزلةَ يقولون: إنّ الله لا يخلقُ الشّرَ ولا يُرده، وهذا المعنى لا يؤده توجيه دلالة **اللام** على معنى التّعليل في حين يتجاوب هذا المعنى مع القائلين بأن الله

خلق كلّ شيء: الخير والشّر، أي أنّ الله تعالى آتى آل فرعون زينة الأموال ليضلوا عن سبيله واستدراجا منه؛ ليزدادوا إثمًا ويستوجبوا العذاب الذّي يستحقونه.

**د- دلالة لن بين تأبيد النّفي أو تأكيده:** اختلف النّحويون في دلالة **(لن)** تبعًا للمعتقد الديني لديهم وظهرت أثارها في إمكانيّة رؤيّة الله عز وجل حقيقة؛ حيث ذهب المعتزلة باستحالة رؤيّة الله تعالي مستشهدين بقوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ **لَن تَرَانِي**﴾[الأعراف: 143] فدلالة **(لن)** في الآيّة تُفيد النّفي على التّأبيد أو التّأكيد، وقد نُسب هذا إلى الزّمخشري، فقال **ابن مالك:**

وَمَنْ رَأَي النّفي بـ(لن) مؤبدًا فقولَه أردد وخِلافَهُ اعضدا

وشرحه بقوله:" ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النّفي بلن – وعني به **الزّمخشري** في أنموذجه– وحامله على ذلك اعتقاده أن الله سبحانه وتعالى لا يُرى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن الرّسول(ﷺ) أعني ثبوت الرّؤيّة جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها "[23] .

**هـ- جمع المذكر السّالم:** إنَّ المُتتبعَ لمصطلحِ جمع المذكر السّالم نجد أنّ مفهومَه النّحوي مُتأثر بالنّزعة الاعتزاليّة ويبدو ذلك واضحا في الألفاظ التي استعملها، وخاصة عند حديثه عن الجمع الصحيح والمُكَسَّر؛ إذْ يقول فيه:" فالذّي بالواو والنّون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزّيدين...، وقد تناول **ابن يعيش** قوله لمن يعلم وَبَيَّنَ السّبب في عدوله عن لفظ لمن يعقل مع أنّ المقام يقتضيه، ويبقى النّص صحيحًا وسياقه معقولاً، وهو ما تعارف عليه النّحاة؛ إذ رأى أنَّ الجمعَ وقع في الله سبحانه في قوله:﴿ فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾ وهو سبحانه يوصف بالعِلم ويوصف بالعقل، فذلك انصراف

عن ذلك إلى هذا ليحقق مذهبه في النّص"[24]. والجدير بالذكر أنَّ **ابن يعيش** تناول لفظ **(لمن يعلم)** وَبَيَّنَ سبب عُدُول الزّ**مخشري** عن لفظ يعقل مع أنَّ المقام يقتضيها، ويبقى النّص صحيحًا وسياقه معقولاً، وهو ما تعارف عليه النّحويون؛ إذ رأى الجمع وقع في الله سبحانه، وهذا في قوله تعالى:﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ **المَاهِدُونَ**﴾[الذاريات:48] وهو سبحانه يُوصف بالعلم ولا يُوصف بالعقل، فذلك انصراف عن ذاك (جمع المذكر السّالم للعاقل) إلى هذا لتحقُّقَ مذهبه في النّص. قال **ابن يعيش:**" وإنَّما قال لمن يعلم، ولم يقل يعقل؛ لأنَّ هذا الجمع وقع في القديم سبحانه (...) فهو عدل عن اشتراط العقل إلى العلم؛ لأنَّ البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف العقل وإنما قال يعلم ولم يقل لأولى العلم؛ لأنَّ البارئ سبحانه عالم لذاته لا بعلم عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه"[25].

**2.3- آليات التّداخل المصطلحي عند الزّمخشريّ:** إن المتأمل في المصطلحات أو العبارات الاصطلاحيّة لدى **الزّمخشري** يَجدها تُعبِّرُ عن مفاهيم متداخلة بأساليب تعبيريّة متعددة؛ إذ ليس من الضّروري أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح، وهذا أمر طبيعي في حياة المصطلحات وتفاعلها مع ألفاظ أخرى من خلال آليات لغويّة محددة: **كالمجاز، والتّرادف، والمشترك اللفظي، والتّضاد والاشتقاق...** وغيرها. ومن أمثلة ذلك نذكر:

**1.2.3- المجاز:** يُعدُّ الاعتبار الدّلالي النّاشئ عن التّعبير المجازي أهم الاعتبارات اللّغويّة التي وجّهت التّسميات الاصطلاحيّة؛ كون أنّ المفهوم في النّحو يتحدد مبدئيّا بالدلالة التّعبيريّة قبل تسميته؛ إذ لا يمكن أن تجد بابا من أبواب النّحو إلا هو مؤسس في أغلب مصطلحاتها على هذا الاعتبار؛ حيث استمد **الزّمخشري** عددًا من المصطلحات النّحويّة بناء على العلاقات المجازيّة النّاشئة من الاستعمال اليومي للغة،

ممّا أدى به إلى أن نقل اللفظة من الدلالة المجازيّة إلى الحقيقة الاصطلاحيّة ولاسيما إذا اطّردت في الاستعمال. ومن ذلك توظيف المجاز المرسل في علاقته بالمكان ما جعله يصطلح تسميّة بعض الأفعال بأفعال القلوب؛" لأنهم نسبوها إلى القلب؛ لأنها أمور تقع في النّفس"[26] (كما أنهم أطلق مصطلح المصدر بهذه التّسميّة؛ "لأنّ الأفعال صدرت عنه، أي أحذت منه؛ كمصدر الإبل الذّي ترده عنه"[27] .

أضف إلى ذلك أنّ **الزّمخشريّ** أخذ بعضَ المصطلحات من العلاقات الأسريّة على سبيل الاستعارة المجازيّة، متخذا مصطلح **الأخ** لبيان علاقة الجر بالإضافة وكذا الجر بالكسر، نحو قوله: أخو الجر الإضافة، وأخو الجر الكسر؛ فهو لم يستعن عن مصطلح البنت أو البنات كذلك. كما حل تعبير مصطلح **ذو وذوات** محل مصطلح **بنات**، وفي هذا يقول: "بنات ثلاثة في الاسم المصغر"[28] وكذلك قوله: "وتحقير التّرخيم أن تحذف كل شيء زيِد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول ثم تصغيرها كقولك في حارث وحويرث"[29] ومِنْ ثَمَّ، فإنَّ أصلَ الدلالة المفهوميّة لبعض المصطلحات النّحويّة مرتبطة بالأشياء المحيطة أو الأشياء التي تشبهها سواء من حيث شكلها أو معناها أو هيئتها، إذ جعل المصطلحات تتنقل من المعنى اللغوي الحقيقي إلى المعنى المجازي الاصطلاحي، ومن ذلك مُصطلحَا الحركة والسّكون في النّحو فهما مأخوذان من حركة الفم وسكونه، فلو" قلنا: حرف متحرك أو ساكن مجاز؛ لأنَّ السّكون– أيضًا– ضد الحركة ومحلها هو محلها وهو العضو؛ إذْ لا تقومُ الحركة والسّكون إلا بجسم أو جوهر"[30]. كما أنَّ الأساسَ الدّلاليّ لمصطلحات الحركات الإعرابيّة قائم على التّحويل المجازي؛ فمثلا الفتحة من فتح الشّفتين، والضّمة من ضم الشّفتين، والكسرة من كسر الشّفتين، حتى أضحت فيما بعد مصطلحات شائعة ذات مفهومات نحويّة محددة توظف عند جميع النّحويين والبلاغيين.

ويمثل **مصطلح البناء** من المصطلحات الشّائعة الاستعمال عند **الزّمخشري**، فقد دخل هذا اللفظ إلى المصطلحات النّحويّة عن طريق المجاز، بناءً على الشّكل والمعنى. ويعد سيبويه من الأوائل الذّين وظفوا **مصطلح البناء** نظرا للمشابهة الحاصلة بين بناء الدار وبناء الكلمة وهو الثبات وعدم التّغيير وبقاءه على حالة واحدة مهما تعددت العوامل المؤثرة فيه. كما أنّ **الزّمخشري** وغيرهم من النّحويين وظفوا مصطلح الظرف المستمد أصلا من واقع الحياة العربيّة، ومثال ذلك قولهم:"الظرف وعاء كل شيء، حتى أن الإبريق ظرف لما فيه الليث والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمى ظرفا لما فيه وهو موضع لغيره. وقال غيره: الخليل يُسميها ظروفا والكسائي يُسميها المحال، والفراء يُسميها الصفات والمعنى واحد"[31]. وهكذا أضحى المجاز آليّة لغويّة تعمل على نقل اللفظ من وضع الحقيقة اللغويّة العامة إلى وضع اصطلاحي جديدة دال على مفهوم معين.

**2.2.3- التّرادف:** ميَّز بعض الدارسين بين التّرادف المعجمي الذّي يوظف في اللغة العامة المشتركة وبين التّرادف المفهومي والتّرادف الاصطلاحي الذّي نجده في اللغة العلميّة المتخصصة؛ لأنها مصطلحاتها المترادفة لها المرجع نفسه وفي هذا السّياق يقول **جوهن ليونز:** "كل التّعابير التي تحمل المدلول ذاته هي مترادفة"[32]، ومعنى أنَّ التّرادف الاصطلاحي هو وجود مصطلحات متعددة تحمل مفهومًا واحدًا يجمعها، ممّا نشأ عن التّرادف علاقة دلاليّة بين المصطلح والمفهوم؛ إذ يدل أكثر من مصطلح على مفهوم واحد شريطة أن يكون ذلك في لغة واحدة أو مجال علمي واحد، وهذا ما وجدناه عند **الزّمخشري** أنّه يكثر من الشّروحات المعجميّة والتّعليقات اللغويّة والوظائف النّحويّة والإشارات الفقهيّة ولاسيما في الكشاف، فتفكيره الاصطلاحي تأسس على حسّن معجميّ وتعليميّ يهدف إلى الفهم والإفهام وهذا بإيراد اللفظة الواحدة المتبوعة بشرح متنوع لها، ومُتْبِعًا بلفظة تُجانِسُها في المعنى. كما يمكن أنْ ينطبق على المصطلح الواحد الذّي

يُعبَّر عنه بمفاهيم متعددة، وهذا من خلال إحالة المصطلح إلى المرجع العلمي الذّي ينتمي إليه، كما يمكن أن يتخذ المصطلح نفسه مدلولات مفهوميّة مختلفة ضمن المجال العلمي الذّي ينتمي إليه؛ ومن أمثلة على ذلك: حرف **(الباء)** فإنه يرد في الجمل النّحويّة بدلاليّة متعددة منها: **(باء التّعديّة)** و**(باء الإلصاق)** و**(باء السّببيّة)** وكذلك مع حرف (اللام) فنجده يدل على **(لام التّعليل)** و**(لام كي)** و**(لام العاقبة)** و**(لام الغرض)** و**(الرّفع والضّم)** و**(حروف الإيجاب)** و**(حروف التّصديق)**[33]وهي مصطلحات مترادفة مرجعيًا؛ بحيث يكون المرجع العلميّ الواحد هو النّحو، فهي تشترك فيما بينها في بعض السّمات المفهوميّة من حيث الوظائف النّحويّة وحتَّى في بعض الجوانب البلاغيّة. أمَّا إذا نُظِرَ إلى كلّ حرف– من الحروف السّابقة– في جانب مخصوص، فإنَّ لها ما يُميزُ بعضها عن بعض غير أنّها تلتقي في مفهوم العام يجمعها.

رغم أنّ **الزّمخشري** لم يصرح بآليّة **التّرادف** في بناء المفهوم الاصطلاحي غير أنه أقر بها ضمنيا من خلال استثمار التّحليل اللغوي للفظة الاصطلاحيّة، ممّا جعل المجال التّرادفي يُعنَى بالعلاقات الدلاليّة التّشاركيّة التي تخدم بعضُها بعضا، وهذا باستخدام أساليب تعبيريّة جديدة أسهمت في توليد مصطلحات فنيّة – فيما بعد– عند الشّراح والدارسين، فكان **الزّمخشري** يعمل على ربط هذا المصطلح مع من يرادفه في الاصطلاحي، فيوظف عبارات التّاليّة: **الأخوات، النّظائر**، بمعنى واحد، ونحو ذلك من هذه الاستعمالات اللغويّة ما أدى به إلى أن المفهوم الواحد يرتبط بمصطلحات متعددة. ومن أمثلة التّرادف المصطلحي عند **الزّمخشري** مصطلحا **(حروف الجرّ)** و**(حروف الخفض)** مع مصطلحي **(حروف الصفة)** و**(الإضافة)**؛ حيث حرص **الزّمخشري** على تسميتها **حروف الإضافة** فلم يضع حدّ لها، واكتفى بتعليل التّسميّة ليدعم ما تبنّاه من ذكر **(حرف الإضافة)** مُهملاً باقي التّسميات التي اعتبارها **ابن يعيش** شيئًا واحدًا، فيقول:" اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى

الأسماء بعدها، وتسمى حروف الإضافة؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء؛ أي تخفضها"[34] وقد **عمل ابن يعيش** على ربط تلك المصطلحات ضمن مجال الاشتراك الاصطلاحي من خلال تعليل أكثر من تسميّة للمصطلح بغيّة إقناعنا بأنَّها مترادفة. وكذلك بين مصطلحي **المقصور والمنقوص**؛ حيث اعترض **ابن الحاجب** على **الزّمخشري** في تسميّة المنقوص بدل المقصور مخالفا اصطلاح النّحوي في بعض الأحيان، وأنه لا سيوفي بحث الموضوع في أحيان أخرى فحين قال في باب المقصور والممدود:" المقصور ما كان في آخره ألف نحو العصا والرّحى"[35]وقال **ابن حاجب:** "يعني المنقوص ما آخره ألف وهذا غريب في الاصطلاح، إنّما المنقوص في الاصطلاح: ما نقص من آخره حرف كقاضٍ وعصا، وأمّا إطلاق المنقوص على ما آخره ألف خاصّة فليس بمعروف"[36].

**3.2.3- المشترك اللفظي:** يتخذ اللفظ الواحد عند **الزّمخشري** مدلولات مفهوميّة متعددة بسبب توظيفه لآليّة المشترك اللفظي ما أدى به إلى اشتراكه مع ألفاظ الاصطلاحيّة أخرى والتي تحمل التّسميّة نفسها وتتضمن مفاهيم متغايرة بين علم وآخر، كما يكمن أن نسمي هذه الظاهرة **ب التّداخل الاصطلاحي** وهو أن ستخدم كل عالم في مجال علمه اللفظ عينه لغرض آخر يحيل إليه، وهذا بسبب وجود روابط معرفيّة يخدم بعضها بعضًا، أو أن بينهما أواصر قرابة بين خصائص هذا المرجع أو عملها أو صفتها وما شابه ذلك وبين الأصل اللغوي للمصطلح[37]. ومن هنا يجب أن ندرك أن هناك تسميات اصطلاحيّة تنتقل من علم إلى آخر، إلا أنها دلالاتها المفهوميّة لا تستقر على حال معين بل يحدث فيها انزياح دلالي جزئي أو كلي. ومن أمثلة ذلك نذكر:

– **مصطلح التّضمين:** يُستخدم هذا المصطلح في النّحو والبلاغة إلا أنه متغاير في المفهوم، أما التّضمين عند النّحويين فقد أورده ابن هشام بقوله:" قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمة أخرى"[38] ومن الأمثلة على ذلك حينما فسّر **الزّمخشريّ** قوله تعالى:﴿ **وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ** ﴾[البقرة: 185] بقوله:" وإنّما عدّى فعل التّكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنًا معنى الحمد كأنه قيل: ولتكبروا الله على ما هداكم"[39] وأنت تعلم أن الفعل تكبروا على يتعدى بحرف الجر **(على)** غير أنه حين تضمن معنى الحمد جيء معه بهذا الحرف.

ومعنى هذا أن التّضمين هو استعارة الألفاظ للتعبير عن المعاني نفسها لوجود قرابة دلاليّة أو سياقيّة بينهما ويقع هذا في الأفعال وفي الأسماء في الحروف. ويستخدم عند النّحويين لتعليل بعض المسائل النّحويّة دون النّظر إلى الأبعاد الجماليّة والبلاغيّة، وهذا النّوع – أيضا– أطلق عليه **الزّمخشريّ** التّضمين، وقد عرفه بقوله:" من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التّضمين. فقالا: والغرض في التّضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى"[40] وهو نوع خاص بالمعاني النّحويّة يختلف عن التّضمين عند البلاغين.

وأما **مفهوم التّضمين** عند البلاغيين فقد عرّفه **الرّماني** بقوله:" تضمين الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه"[41] وهذا التّعريف يركز على المعانى التي تؤديها بعض الألفاظ المقتبسة من كلام العرب والتي تحيل إلى دلالة موجودة في ألفاظ آخرى من غير ذكرها؛ أي أن هناك علاقة تداخليّة في مفهوم التّضمين في النّحو والبلاغة يتمثل في علميّة إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه.

وكذلك بين **المسند والمسند إليه** وهذان المصطلحان انتقلا من النّحو إلى البلاغة، ومعناهما عند النّحويين القدامى هو انضمام كلمة إلى أخرى على وجه يفيد الحكم بإحداهما على الأخرى، ثبوتا أو نفيا. ومن الواضح أن الكلمتين هما أقل ما يمكن أن تتألف منه الجملة، أما العدد الأقصى للكلمات فليس محددا، إذ الجملة تتألف كما ذكرنا من عنصرين أساسيين هما: **المسند إليه** و**المسند**، وقد يضاف إليهما عناصر أخرى غير أساسيّة التي يسميها النّحاة **(فضلات)**، كما أنهم يسمون المسند إليه والمسند **(عمدتين)** لأنهما ضروريان في كل جملة. وقد تخلى عنه النّحويون حديثا ليستقر هذا المصطلحان في علم البلاغة، ويوظفان في تحليل النّصوص الأدبيّة؛ أي أنهما أُفرِغا من دل التّهما النّحويّة الأولى وبقيت إلا التّسميّة. ويبدو أن بدايّة تحولهما المصطلحي والمفهومي كان على يد الزّ**مخشري** فقد استخدمهما بمصطلح آخر وهو مصطلح **المُرَكَب** الذّي يوازي مصطلح **المُؤَلَفِ** في مقابل مصطلح **المفرد**. والمُؤَلَف وهو المركب من العمليّة الإسناديّة.

**4 – صور التّداخل المفهومي في المصطلح النّحوي عند الزّمخشري:** إنّ البحث في الأصل الدلالي للمصطلحات النّحويّة وكيفيّة انتقالها من اللغة إلى الصناعة النّحويّة تعد من الأسباب الفاعلة في بروز ظاهرة المصطلحات المتداخلة في المفهوم الواحد والمتجانسة في اللفظ بين علمي النّحو والبلاغة عند **الزّمخشري** ولاسيما في كتابيه الكشاف، باحثًا عن علاقة التّكامليّة بين النّحو والبلاغة ضمن سياق بيان جمال النّظم القرآني والنّواحي الإعجازيّة فيه، من خلال المناقشة المستفيضة والجدل الكلامي الموسع، ومبديًّا في السّياق ذاته آراء الآخرين فيها؛ حيث أنشأ بينهما علاقة تأثير وتأثر في صناعة المصطلح النّحوي والبلاغي، من خلال إيجاد مناسبة دلاليّة أو مفهوميّة بين المصطلحات النّحويّة والمصطلحات البلاغيّة، مستثمرا آليّة الاقتراض المصطلحي الحاصل بينهما؛ ممّا تولّد عند **الزّمخشري** تعبيرات اصطلاحيّة متعددة **كالمفعول السّاقط**

**والمفعول المتروك والمفعول المحذوف والرّاجع وحروف المعاني** وغيرها من الألفاظ التي صارت مصطلحات فيما بعد، فهو يحاول أن يوظّف المعاني النّحويّة في تأويل النّصوص القرآنيّة خدمة لمذهبه الاعتزالي. وقد نهج **الزّمخشرى** طريقة النّحويين الذّين سبقوا في ضبط الحدود النّحويّة، إلّا أنَّ جهده انصب أكثر في تحديد المصطلحات النّحويّة برؤيّة جديدة، فنتج عن هذا تنوعَا في الحدود وتباينت الحاجة إليها بين كتاب وآخر ضمن المجال النّحوي، وكأنّي **بالزّمخشري** قد تفطن إلى ضرورة وضع حدود جديدة للمصطلحات التي يستخدمها بغيّة تعين مفهوماتها وبيان خصائصها؛ لكن هذه الحدود لم تكن على صورة واحدة بل تعددت أساليبها وطريقة صياغتها. ومن بين الحدود التي وظفها نذكر: الحد التّام، والحد بالمثال، الحد بالخاصيّة الملازمة وغير الملازمة، الحدّ بالمقايسة المعنويّة والصرفيّة، إلّا أنَّ اهتمامنا انصب في بيان تصنيفات المصطلحات النّحويّة التي تأسست عن نوع العلاقة القائمة بين بينة المصطلح النّحوي وأصل دل التّه المفهوميّة عند **الزّمخشريّ** وتمثل هذه التّصنيفات فيما يلي:

أ- **المصطلحات المتغايرة:** نقصد بها وجود مصطلح واحد أو استعمال مشتقات المصطلح نفسه في علم واحد تأسس على مقولة تعريفيّة واحدة، ويعنى هذا أن مصطلحا واحدًا له أكثر من مفهوم في النّحو ذاته.

ب- **المصطلحات المتجانسة:** وهي وجود لفظ لمصطلح واحد في علم متفرع من النّحو ثم نجد استعماله في علم الصرف وعلم الصوت كمصطلح الإقلاب في الصرف والقلب في التّصريف، غير الإقلاب الصوتي. بمعنى أن يتجانس لفظ المصطلح الواحد واشتقاقه، ويحمل كل مصطلح مفهوما خاصا من تلك العلوم.

ج-**المصطلحات المتداخلة:** وهي وجود مصطلح واحد أو أحد مشتقاته في علوم مختلفة كالنّحو والبلاغة والعروض، فيحمل مفهوما محددا متعلق بالمجال العلمي الذّي

ينتمي إليه. ولعل أبرز المصطلحات التي قد تطبق عليه هذه الصفة عند الزّمخشري نذكر منها: **الخبر، المسند والمسند إليه، التّقديم والتّأخير، الوصل والفصل، الذكر والحذف والشّرط والحال** وغيرها من المصطلحات، فهي عند النّحويين لها مفهومات محددة أما عند البلاغين فلها معان مفهوميّة معنيّة؛ فقد تجدها تختلف في بعض السّمات المفهوميّة عن ما هو موجود في علم النّحو. وقد تجدها متداخلة معه. ولما كانت التّفاعل المصطلحي بين النّحو والبلاغة يأخذ طابعًا إشكاليًّا لاسيما عندما تتداخل المفاهيم الاصطلاحيّة فيما بينها ممّا يُوقع فيها غموضا والتّباسا في بنيتها المفهوميّة والوظيفيّة جعلنا نبحث عن صور التّداخل الممكنة بين المصطلحات في كلا العلمين على أساس المصطلح والمفهوم والتّعريف وهذا عند الزّمخشري. والتي قد تبدو للوهلة الأولى أنها مترادفة إلا أنها مصطلحات متداخلة.

ولاشكّ أنَّ المتتبع لمصنفات **الزّمخشري** يرى أنه جمع فيها بين النّحو والبلاغة في بناء المحتوى المفهومي للمصطلحات النّحويّة أو البلاغيّة؛ كأنهما ينتميان إلى وحدة مرجعيّة متكاملة أسهمت في تحقيق التّداخل الاصطلاحي بين هذين العلمين، فأنتج مصطلحات منفتحة على دلالات متعددة، وتشارك مفهومي مع غيرها من المفاهيم ممّا عمّق دراسته النّحويّة والجماليّة والبلاغيّة لديه، وقد ظهر ملامح هذا المنهج الاصطلاحي في تفسيره للقرآن الكريم، وهذا بصرف النّظر عن فكره المعتزلي. وفي هذا السّياق يوضّح **بهاء الدين السّبكي** العلاقة الوظيفيّة المتبادلة بين **النّحو وعلم المعاني**، فيقول: "ولعلك تقول أي فائدة لعلم المعاني، فإن المفردات والمركّبات علمت بالعلوم الثلاثة: **اللغة والنّحو والصرف وعلم المعاني** غالبه في النّحو. كلاّ إنّ غايّة النّحويّ أن يُنزل المفردات على ما وضعت له أو يركّبها عليها، وراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع ممّا يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجه لا تتناهى. وتلك الأسرار لا تُعلم إلّا بعلم المعاني، والنّحوي إنْ ذكرها فهو على وجه الإجمال ويتصرّف فيه البياني

تصرفا خاصا لا يصل إليها النّحوي"[42] وهذا إن دلّ فإنّما يدل على تنوع المصطلح النّحوي وتداخله مع البلاغة ومن أشهر هذه المصطلحات نذكر:

أ- **مصطلح الوصل:** وهو من مصطلحات علم القراءات وعلم العروض إلا أنه استعمل في البلاغة- والنّحو- ويقصد به المعاني التّاليّة:

- ✓ **الحرف العطف** "الوصل عطفُ بعض الجمل على بعضٍ، والفصل تركه"[43]ومعنى هذا أن مفهوم الوصل يتطابق مفهومه مع دلالة العطف، أما الفصل فهو ترك استعمال حروف العطف، وقد أكّد الجرجاني أن الوصل يستعمل بدلالة العطف فقال:" الوصل عطفُ بعض الجمل على البعض"[44]

- ✓ **بدلالة التّعدي:** يستعمل الوصل في كتب البلاغة بدلالة التّعدي والتّجاوز، قال عبد الرّحيم بن أحمد العباسي (ت963هـ) في قول الشّاعر:

كَمَا أَبْرقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ فَلمَا رَأَوْهَا أَقْشَعتْ وتَجلَّتِ

والمعنى: أبرقتِ الغمامة للقوم فحذف الجار وأوصل الفعل؛ أي عداه.

ب- **مصطلح المصدر:** وهو مصطلحات علم الصرف والنّحو إلا أنه يوظف- كذلك- في البلاغة بمعنيين:

- ✓ **بمعنى المفعول المطلق:** قال **السّكاكي:** "وأما الحالة المقتضبة لتقييده فهي إذا كان المراد تربيّة الفائدة كما إذا قيدته بشيء ممّا يتّصل به من نحو المصدر، كنحو: ضربتُ ضربًا شديدًا"[45]

- ✓ **بمعنى الحدث:** وهذا هو معناه الأصلي، قيل في تعريفه: هو الاسم الذّي اشتق منه الفعل، وصدر عنه ومعنى آخر أن المصدر اسم يدل على وقوع الحدث

وأما الفعل فهو دال على وقوع المصدر في زمانٍ معيّن أي دال على وقوع الحدث ضمن زمن معلوم.

ج- **الصرف والتّصريف:** استعمل كثير من النّحويين مصطلحي الصرف والتّصريف بدلالة مفهوميّة واحدة، فقد جاء في كتاب شذا العرف في فن الصّرف:" الصَّرفُ، ويُقال له التّصريف"[46] ثم تبع في ذلك **التّهانوي**؛ حيث اعتبرهما مترادفين ويحملان دلالة مفهوميّة واحدة، فقال:" ويطلق الصّرف أيضًا على علم من العلوم المدَونة، ويُسمَّى ب التّصريف أيضًا"[47] وفي موضع آخر ذكر" أنّ الصرف والتّصريف عند المتأخرين مترادفان، والتّصريف على ما حكى **سيبويه** عنهم جزء من الصرف الذّي هو جزء من أجزاء النّحو؛ لأنه مبادئ النّحو"[48] غير أنّ **السّكاكي** عمل على التّفرقة بينهما فعرّف المصطلح الصّرف دون أن يَذكر مصطلح التّصريف، فقال:"اعلم إن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات الأقيسة"[49]، فأدى هذا إلى التّداخل بين المصطلحين ممّا نتج عن هذا تداخلا في المفاهيم. كما أن مصطلح **الصرف** له دلالة مفهوميّة عند النّحويين، فهو" تنوينٌ يلحق الاسم الذّين يجعلونه دليلا على تمكّن الاسم في باب الاسميّة"[50]وذهب بعض **الدارسين** إلى أنّ مفهوم الصرف الذّي سماه **سيبويه وابن جني** التّصريف لا تزال مضطربًا في ضبط مفهومه وأبوابه، ف التّعريف المقدم لمصطلح الصرف لا يتضمن كلّ أبواب الصرف، مثل: الادغام والإمالة والتّفخيم، كما أنه يفرق بين الأفعال الصحيحة والأفعال المعتلة، كما يفرق بين التّصريف والفعل[52]، وهذا إنْ دلّ فإنَّما يَدلُّ على مصطلح الصرف من المصطلحات المتداخلة مع النّحو وكذلك يتداخل مفهوميًّا مع علم التّصريف. وإذا نظرنا إلى تعريف التّصريف عند **ابن جنّي** فحدده بقوله"إنما هو لمعرفة أنفس الكلام الثابتة، والنّحو إنّما لمعرفة أحواله المتقلبة"[53] أما **ابن الحاجب** فعرّف التّصريف بأنه" جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتّصريف هو أن تبني من الكلمة بناء لم

تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذّي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم"[54] استمد **ابن حاجب** مفاهيم المصطلحين من شرح كلام **الزّمخشري** الذّي حصر مصطلح الصرف في باب جديد في كتابه المفصل أسماه المشترك، لعل هذا المصطلح أكثر صوابا من غيره باعتباره يمثل التّداخل المفهومي بين علم الأصوات وغيره من العلوم ولاسيما الصرف، وعليه فإنّ المصطلحين ليسا مترادفين.

**الخاتمة:** إنَّ الحديثَ عن البناء المفهوميّ للمصطلح النّحويّ والبلاغيّ عند **الزّمخشريّ** لا يمكن فهمه إلا بتسليط الضّوء على طريقة تفكيره في التّعامل مع المصطلح، الذّي أضحى هَمّا سَاوَرَهُ بطريقة أو بأخرى؛ إذ نلحظ أنّه يلجَأ إلى تبسيط دلالة المصطلح باستدعاء آليات لغويّة ك التّرادف والمشترك اللفظي والحقيقة والمجاز والاقتراض الاصطلاحي، ممّا أنتج نوعًا من اللبس والغموض في دلالة المصطلحات النّحويّة لوجود أكثر من تسميّة اصطلاحيّة لمفهوم واحد، أو مفهوم واحد لأكثر من مصطلح، كما أنّه في بعض الأحيان يقوم بتغيير دلالة المصطلح النّحوي حينما يوظفه في التّحليل البلاغي مع الحفاظ على بعض وشائج الارتباط الدلالي؛ إذ يكاد تعبيرهما الاصطلاحي يَدلان على انتمائهما إلى مجال مفهومي واحدٍ، وهذا ما جعلنا نقوم بتصنيف المصطلحات عند **الزّمخشري** إلى ثلاثة أصناف عامة هي: المصطلحات المتجانسة، والمصطلحات المتغايرة والمصطلحات المتداخلة. وهذا يؤكّد أن المصطلح النّحوي قد تأثر بالظروف المحيطة به سواء أكانت عقديّة أم اجتماعيّة أم ثقافيّة، ما يعني أن فكرة الاصطلاح عنده تعددت عملياته التّأصيليّة؛ إذ وجدناه دائما يركز على المعنى البلاغي الذّي يخدم المعاني التي تلائم مذهبه الاعتزالي واتجاهه العقلي أكثر من المصطلح النّحوي في حد ذاته. وما ينتج عنها من قيم دلاليّة وجماليّة ليَتَحَقّق عَبرها فهم وتفسير ظاهرة الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم فكان تجديده في المفاهيم البلاغيّة أوسع وأدق من المفاهيم النّحويّة. وهذا إنْ دلّ فإنَّما يَدلّ على إيمانه العميق بضرورة

مراعاة التّكامل المعرفي الحاصل بين العلوم اللغويّة، ممّا جعلنا على وعي منهجي ومصطلحي دقيق تسهم في بناء منظومة اصطلاحيّة متسقة البناء والوظيفة والغايّة تُستثمر فيها السّياق اللغوي والحقل المعجمي العام في وضع المصطلحات النّحويّة وبناء مفاهيمها ضمن علاقاتها بالعلوم اللغويّة الأخرى.

**الهوامش:**

1- عبد الله محمد الكيش، أثر القرآن الكريم في أصول مدرسة البصرة والكوفة حتى أواخر القرن الثاني، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط1992،1م، ص164.

2- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1991م، ج11، ص240.

3- المصدر نفسه، ج11، ص242.

4- المصدر نفسه، ج11، ص242.

5- علي بن محمد بن علي الجرجانيّ، كتاب التّعريفات، تح: عادل أنور خضر، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1434هـ - 2013م، ص54.

6- ينظر: محمد همام، تداخل المعارف ونهاية التّخصص في الفكر الإسلامي العربي، مركز نماء للبحوث والنّشر بيروت، ط1، 2017م، ص106.

7- المرجع نفسه، ص106.

8- المرجع نفسه، ص107.

9- أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1988م، ج1 ص253.

10- المصدر نفسه، ج1، ص253.

11- علي بن محمد بن علي الجرجاني، ، كتاب التّعريفات، تح: عادل أنور خضر ، دار المعرفة، لبنان، ط2، 2013م ص38.

12- أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: خيلي مأمون شيحا، دار المعرفة، لبنان، ط3، 2009م، ص3.

13- رياض عثمان، المصطلح النّحوي وتأصيله عند الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 2010م، ص13.

14- لطيفة إبراهيم النّجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النّحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، ط1، 1993م ص38.

15- أبو القاسم محمود الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م ص288.

16- الزمخشري، الكشاف، ص99.

17- المصدر نفسه، ص441.

18- محمد بن يوسف أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1993م، ج5، ص71.

19- ينظر: جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، دمشق، دط، 1985م، ج1، ص314.

20- الزمخشري، الكشاف، ص1063.

21- المصدر نفسه، ص1196.

22- المصدر نفسه، ص250.

23- رضى الدين محمد الاسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تج: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، 1982م، ج3، ص1515.

24- ينظر: كمال جبري أمين الحاج محمود، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، (من مقدمة دراسة حول التّحقيق) فرنسا، دط،1982م، جامعة السربون باريس3، ص195.

25- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط2001،1م ج5، ص3.

26- المصدر نفسه، ج7، ص78.

27- المصدر نفسه، ج7، ص79.

28- الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص2573.

29- المصدر نفسه، ص257.

30- أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله السّهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ص67.

31- أبو عثمان عمرو الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط1998،7م ج1 ص97 .

32 - Lyons John, Meaning and context , London , Fondon, troisième edition language, 1986, p50 .

33 – الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص218.

34 – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ص

35- أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، إحياء التّراث الإسلامي، العراق، دط، (دت)، ج1، ص225.

36- المصدر نفسه، ج1، ص531.

37- ينظر: رياض عثمان، المصطلح النّحوي وتأصيله عند الزمخشري، ص227.

38- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص897.

39- الزمخشريّ، الكشاف، ص337.

40- جلال الدين السيوطي، الاشباه والنّظائر في النّحو، تح، الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، دط، 2014م، ج1 ص140.

41- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، النّكت في إعجاز القرآن: ثلاث رسائل في القرآن، تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص45.

42- بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط2003،1م، ص47.

43- رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم مصطلحات العروض والقوافي، المكتبة الوطنية، ط1، 1986م، ص262

44- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، سوريا، ، ط1، 1428هـ- 2007م، ص137.

45- يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، تح: حمدي محمّدي قابيل، دط، المكتبة التّوفيقية، مصر، دط، دت، ص87.

46- أحمد بن محمّد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، دط، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع لبنان، دط، 2000، ص9.

47- محمد علي بن علي التّهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج وعبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م، ص1075.

48- المصدر نفسه، ص23.

49- السكاكي، مفتاح العلوم، ص13.

50- أحمد حسين وآخرون الزيات، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق، ط4، 2004، ص513.

52-محمد رشاد الحمزاوي ، المعجم والصرف، مجلة المعجمية، القاهرة، مصر:1991م، العدد:07، ص13.

53- أبو الفتح عثمان بن جنّي، المنصف شرح كتاب التّصريف لابن عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط1، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، مصر، دط، 1954، ص4.

54- الإسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ص6-7.